«التجارة» أبرمت مذكرة تفاهم مع «وحدة التحريات المالية»

العلي: وصلنا لمراحل متقدمة في مكافحة غسيل الأموال

عاطف رمضان

أبرم وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي مذكرة تفاهم بين الوزارة ووحدة التحريات المالية بشأن التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال الوزير العلي خلال مؤتمر صحافي عقده أمس بحضور وكيل وزارة التجارة والصناعة بالإنابة الوكيل المساعد للشؤون المالية سميرة الغريب، ورئيس وحدة التحريات المالية الكويتية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب طلال الصايغ، ومدير إدارة غسيل الأموال في الوزارة هدى العنزي، ان هذا الموضوع حظي باهتمام خاص خلال الفترة الماضية من قبل إدارة غسيل الأموال بالوزارة من خلال دراسة الالتزامات الواجبة على الكويت في مجال غسيل الأموال عبر التزاماتها بالاتفاقيات الدولية بالنسبة للأمم المتحدة او الفرق الدولية المتخصصة في التفتيش والرقابة على هذا الجانب.

وأوضح انه عبر تعاون الوزارة مع الجهات المعنية في الكويت استطاعت «التجارة» الوصول لمراحل متقدمة في مجال غسيل الأموال بالتعاون مع «وحدة التحريات المالية»، مشيرا الى ان بلورة الأفكار الأساسية في مذكرة التفاهم هي التزام قانوني على الوزارة، حيث تم وضعها في الإطار القانوني المطلوب.

وذكر انه عبر المذكرة سيتم تحديد أوجه التعاون وتبادل المعلومات عبر الأطر القانونية كونها معلومات شخصية بما يحقق الالتزام القانوني الدولي.

وأشار الى ان هذه البيانات الأصل في القانون ان يحمي سريتها وخصوصيتها لكن في المقابل متى ما ارتبطت هذه المعلومات بمجالات معينة يقتضي القانون الكشف عنها ويجب ان يتم ذلك في حدود ما يسمح به القانون.

ولفت الى ان وحدة التحريات ستتعاون مع الوزارة لتطوير العمل في مجال مراقبة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبين ان مذكرة التفاهم عبارة عن مذكرة تعاون في هذا المجال لاستكمال البنى القانونية التي التزمت الوزارة بها من خلال الاتفاقيات الدولية.

من جانبه، قال طلال الصايغ في تصريح صحافي ان مذكرة التفاهم تأتي استجابة لاستراتيجية وطنية شاملة أعدتها اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لتعزيز مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الـ 4 سنوات المقبلة في الكويت.

وأضاف ان أحد المحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية هي إبرام مذكرات تفاهم او تفعيل وتعزيز التعاون الوطني بين الجهات المختلفة في الكويت.

وأشار الى ان اهم شركاء وحدة التحريات المالية هي «التجارة» كونها تراقب على قطاعات رئيسية منها التأمين ومؤسسات الصرافة وسماسرة الأوراق المالية ومكاتب التدقيق.

وقال ان مذكرة التفاهم تأتي استجابه لمعايير دولية أقرتها مجموعة العمل المالي (FATF) التي تنص على ضرورة تعزيز التعاون الوطني على مستوى الدول.

وبين ان دور وحدة التحريات المالية هو تنسيقي، حيث تقوم بالرجوع للجهات المرخصة تحت رقابة الوزارة للحصول على معلومات عبر الوزارة في حال وجود معلومات مشبوهة.

وأوضح ان شركات الصرافة تحت رقابة «المركزي» وان المعني هنا في المذكرة هي مؤسسات الصرافة التي تحت رقابة «التجارة».

جانب من توقيع مذكرة التفاهم بحضور وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي (ريليش كومار)

الصايغ: تعزيز مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الـ 4 سنوات المقبلة

القروض المتعثرة 0,86٪ بين الأقل بالقطاع المصرفي والتغطية 179٪

«وربة»: 455 الف دينار أرباح النصف الأول بنمو 44٪

أعلن بنك وربة في بيان صحافي امس عن نمو ارباحه الصافية بنسبة 44٪ لتصل إلى 455 ألف دينار في النصف الأول من هذه السنة، مقارنة بـ 315 ألف دينار في الفترة نفسها من العام السابق. وجاءت هذه الأرباح نتيجة نمو الإيرادات الإجمالية حيث بلغت 16,7 مليون دينار بارتفاع نسبته 50٪ مقارنة بالربع الثاني من 2015. فيما ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة نمو 33٪ وبلغت 10,1 مليون دينار مع نهاية الربع الثاني من 2016 مقابل 7,6مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وارتفعت إجمالي أصول البنك حيث بلغت قيمتها 918 مليون دينار، في حين شهدت المحفظة التمويلية نموا ملحوظا وسجلت 675 مليون دينار بزيادة 48٪ عن الربع الثاني من عام 2015 وكنتيجة لجودة المحفظة التمويلية فقد بلغت نسبة التمويل المتعثر في البنك نسبة 0,86٪ وهي تعتبر من أقل النسب في القطاع المصرفي المحلي، فيما بلغت نسبة تغطية المخصصات للتمويل المتعثر في البنك 179٪ في نهاية الربع الثاني. وفي معرض تعليقه على نتائج البنك، قال رئيس مجلس إدارة البنك عبدالوهاب الحوطي أن البنك تمكن في نهاية الربع الثاني من 2016 من تحقيق نتائج جيدة نتيجة استراتيجيته الناجحة، مما ساهم في نمو جميع مؤشرات الربحية، حيث قال: «أن نتائج الربع الثاني تأتي مكملة لنتائج الربع الأول من حيث الجودة في الأداء والنتائج الايجابية».

واضاف: «لقد استهللنا عام 2016 بعدد من النجاحات والإنجازات وبنك وربة اليوم يحصد النتائج الجيدة، لا سيما وأنه مستمر في استراتيجيته التنموية الهادفة الى تطوير العمليات بالإضافة الى الخدمات والمنتجات وايضا زيادة انتشار أفرعه بما يتلاءم مع طموح ومتطلبات العملاء». وذكر الحوطي أن استراتيجية البنك الطموحة التي أعلن عنها العام الماضي والمستمرة حتى 2017، قد بدأت تؤتي ثمارها في تعزيز تواجده ومكانته بين البنوك الإسلامية في السوق المحلي والإقليمي، لاسيما وأن هذه الاستراتيجية تعتبر المنصة الآمنة التي يستند اليها البنك للارتقاء بخدماته ومنتجاته وتطوير أدائه بالإضافة الى زيادة حصته السوقية وتعزيز قدرته التنافسية من خلال تطبيق أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع والابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية والاستعانة بالكوادر ذات المهنية العالية.

الى ذلك، لفت الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم، الى أن النصف الأول زخر بمجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي أطلقها البنك لعملائه، حيث أطلق حساب التوفير «السنبلة» الذي يمنحهم جوائز شهرية بقيمة 10 آلاف دينار للرابحين بالسحب والذي يعتبر الأمثل للعملاء الذين يهدفون الى توفير الأموال، بالاضافة الى حساب «التوفير الممتاز» والذي يقدم عوائد متوقعة بنسبة 1,25٪ توزع بشكل شهري، وكذلك حساب «تحت الطلب» للشركات والذي يتميز بنسبة عوائد تنافسية بالمقارنة مع الحسابات لدى البنوك الأخرى.

وأطلق البنك أيضا عددا من الحملات الترويجية أبرزها حملة استخدام البطاقات حيث يقدم لهم حملة نوعية تخولهم استرداد لغاية 100٪ عن كل 100 دينار من مشترياتهم. وقامت وكالة «موديز» العالمية للتصنيفات الائتمانية بتثبيت التصنيف الائتماني للبنك على المدين البعيد والقصير عند P/Baa2_2. وحصل بنك وربة مؤخرا على تصنيف طويل الاجل (IDR) بدرجة A+ من قبل وكالة فيتش للتصنيفات. وعلى مستوى الصفقات الكبيرة انجز البنك صفقة تمويل مشترك متعددة العملات بمبلغ 155 مليون دولار لصالح البنك الزراعي التشاركي التركي، حيث قام البنك بالمشاركة مع عدة مصارف بدور مدير الترتيب الرئيسي ومدير سجل الاكتتاب في هذا التمويل، كما قام أيضا بدور مدير الاصدار الرئيس إلى جانب بنك بيرهاد الماليزي لترتيب تمويل مشترك بمبلغ 174 مليون دولار أميركي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مجموعة من الممولين الدوليين لبناء برج سكني في مدينة نيويورك، بالولايات المتحدة الأميركية. وبالنسبة للصفقات المحلية فقد ساهم البنك في تمويل مجمع لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية بقيمة 25 مليون دينار كويتي لتنفيذ مشروع الوقود البيئي للشركة، حيث شكلت مساهمة بنك وربة جزءا من حصة البنوك الاسلامية المجمعة في هذا التمويل.

شاهين الغانم

عبدالوهاب الحوطي

الحوطي: مستمرون في استراتيجيتنا لتطويرالخدمات والمنتجات

الغانم: خدمات البنك عززت صناعة الصيرفة الإسلامية بمنتجات نوعية

تجديد أكثر من 60 موقعا في 6 محافظات

أجهزة «بيتك» للصرف الآلي تظهر بحلة جديدة

أطلق بيت التمويل الكويتي «بيتك» مبادرة تسويقية أظهر من خلالها أجهزة الصرف الآلي بحلة جديدة وعصرية تتناسب مع علامة «بيتك» التجارية ومكانته الرائدة عالميا.

وشملت المبادرة تجديد اللوحات الإعلانية والإطار المحيط بأجهزة الصرف الآلي لأكثر من 60 موقعا داخل وخارج فروع «بيتك» موزعة في المحافظات الست.

وتهدف المبادرة الى إظهار «بيتك» بالصورة الأمثل التي تليق بمكانته وبما يحقق فعالية أكثر بما يتعلق بالعمليات التسويقية والتكلفة الإنتاجية والصيانة، إذ تتميز الحلة الجديدة لأجهزة الصرف الآلي بمتانتها وقوة تحملها وكفاءتها الوظيفية، فيما تعزز الصورة الواحدة والتناغم والتناسق بين أجهزة الصرف الآلي المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت.

وتنسجم هذه المبادرة مع أساسيات «بيتك» في ترشيد المصاريف، لاسيما ان فترة ديمومة الحلة الجديدة أطول من سابقتها بالإضافة الى كونها متعددة الوظائف، هذا ويمكن استغلال المساحات المحيطة بأجهزة الصرف الآلي لتسويق خدمات ومنتجات «بيتك».

ويأتي تجديد الأجهزة استمرارا لنهج «بيتك» في تبني ومواكبة آخر وأحدث التطورات المتعلقة بالتسويق والعلامة التجارية وكذلك البنية التحتية والتكنولوجيا، بما يخدم جهود تقديم أفضل صورة لـ «بيتك»، ويساهم في توفير الراحة والسهولة للعملاء، ويعزز الثقة في «بيتك» كمؤسسة مالية إسلامية رائدة عالميا.

واشتمل التجديد على أجهزة السحب الآلي العادية، وأجهزة الشامل التي تتمتع بمزايا فريدة منها الإيداع النقدي والشيكات، وفتح ودائع استثمارية، وسحب أموال واستعلام عن الرصيد، وطلب كشف حساب في أي وقت وعلى مدار الساعة وبشكل فوري، وتغيير الرقم السري، كما تتيح أجهزة الشامل للشركات إمكانية استخراج بطاقة آلية للإيداع تسمى «بطاقة المندوب» للاستفادة من مزايا الجهاز وخدماته في إيداع الأموال والشيكات، وإنجاز العمل على الطريقة المثلى. وتلعب أجهزة «الشامل» دورا تسويقيا جيدا، عبر التواصل مع العميل، من خلال الرسائل الإعلانية، والعروض والحملات التي تظهر في الشاشة.

أحد أجهزة الصرف الآلي

تناغم وتناسق في صورة أجهزة الصرف الآلي ينسجم مع مكانة «بيتك»

مجموعة العشرين: لا صعوبة في التغلب على تداعيات الـ «BREXIT»

تشنجدو ـ د.ب.أ: قال وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين «جي 20» امس إنه لن يكون من الصعب التغلب على تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الـ «BREXIT».

وجاء في بيان صدر بعد يومين من إجراء مباحثات في مدينة تشنجدو الصينية: «الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مستعدة تماما لمواجهة التداعيات الاقتصادية والمالية المحتملة الناتجة عن استفتاء بريطانيا» الذي تم التصويت عليه في 23 يونيو الماضي لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. وقال البيان الصادر من وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظين البنوك المركزية إن الاستفتاء بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد زاد من «الغموض المحيط بالاقتصاد العالمي»، مضيفا «نأمل أن نرى بريطانيا شريكا مقربا للاتحاد الأوروبي».

وأثار البيان مخاوف بشأن المشاكل الهيكلية بما في ذلك التوسع المفرط في قطاع الصلب وقطاعات أخرى، والتي «ادى لتفاقمها الانتعاش الاقتصادي الضعيف والطلب المنخفض في السوق، مما أثر بصورة سلبية على التجارة والعاملين». وقال وزير المالية الصيني لوي جيوي في الاجتماع إنه لا توجد مخاطر ممنهجة في الصين على الرغم من ارتفاع مستوى الدين في بعض من الشركات، الحكومية وبعض الأخطاء في سوق السندات.

كما تحدث البيان عن عدم المساواة الاقتصادية، وجاء فيه «يجب المشاركة في مزايا النمو بصورة أوسع نطاقا داخل الدول وفيما بينها لتعزيز شموليته».

لقطة جماعية تضم قادة مجموعة العشرين ووزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية المشاركة في الاجتماع (ا.ف.ب)

استفتاء بريطانيا زاد من الغموض المحيط بالاقتصاد العالمي

«بيت. كوم»: 60٪ يواجهون تحديا كبيرا في إيجاد الوظيفة الأولى

الخريجون الجدد بالكويت: الحصول على الوظيفة أهم من الراتب

قال تقرير صادر عن «بيت. كوم» ان معدلات البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر أكبر بمرتين تقريبا من المتوسط العالمي البالغ 13٪، حيث بلغت حوالي 23٪. ويبدو أن لهذه المعطيات أثرا سلبيا في الكويت، حيث أشار الخريجون الجدد إلى أن التحدي الأكبر الذي يشكل عائقا للانطلاق في مسيرة مهنية ناجحة هو أن أصحاب العمل يفضلون تعيين المرشحين ذوي الخبرة المهنية (42٪).

وأشار التقرير إلى ان أغلب الخريجين الجدد في الكويت يواجهون تحديا كبيرا في إيجاد وظيفتهم الأولى، مع إشارة 31٪ منهم إلى أن ذلك أمر «صعب للغاية». وبالإضافة إلى تفضيل الشركات للمرشحين ذوي الخبرات المهنية، أوضح المجيبون أن عدم التمتع بمعرفة حول كيفية إيجاد فرص العمل المتعلقة بمجال عملهم (30٪) وكيفية البحث بفعالية عن فرص العمل (32٪)، هما التحديان الرئيسيان اللذان يواجهانهم عند محاولة البحث عن وظيفتهم الأولى. أما عندما يتعلق الأمر بأهم العوامل التي يضعونها في الحسبان عند اختيار وظيفة ما، فقد أشار المجيبون إلى ان «القيام بعمل يشعرون بشغف تجاهه» هو أهم عامل بالنسبة إلى 46٪ من الخريجين الجدد في الكويت. وتشمل العوامل الأخرى «الرواتب التنافسية» (12٪)، و«العمل في شركة معروفة» (12٪).
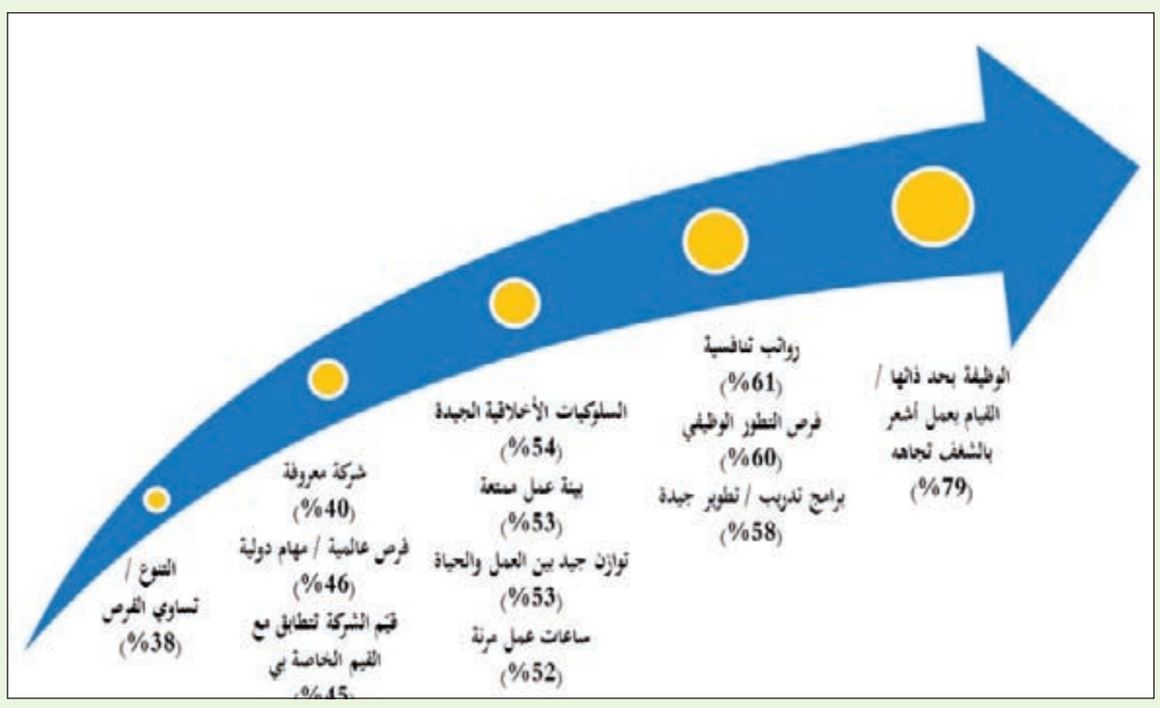
وقال التقرير انه على الرغم من مواجهة الخريجين الجدد في الكويت للعديد من التحديات عند البحث عن فرصة عمل، إلا أنهم لا يبدون أي بوادر للاستسلام. وعلى الرغم من التوقعات السلبية للكثيرين، إلا أن معظم المجيبين (48٪) يصرون على مواصلة البحث عن عمل إلى أن يجدوا الوظيفة في القطاع الذي يرغبون بالعمل فيه. ومع ذلك، تشير النتائج إلى وجود جيل من الشباب العملي والواقعي، حيث أشار واحد من أصل 4 مجيبين في الكويت (28٪) إلى أنهم سيبدأون البحث عن فرصة عمل في قطاع آخر، وقال 5٪ انهم سيبحثون عن أي فرصة عمل بغض النظر عن القطاع. ولسوء الحظ، يشعر أغلب الخريجين الجدد في الكويت (76٪) بأن حالهم كانت ستصبح أفضل في سوق العمل لو اختاروا مجال دراسي مختلف (38٪)، أو نفس المجال في مؤسسة تعليمية أخرى (11٪)، أو مجال دراسي آخر ومؤسسة تعليمية أخرى (27٪). وفي حين أن واحد من أصل 10 مجيبين في الكويت (12٪) لم يكونوا على دراية بالراتب الذي يجب عليهم توقعه في وظيفتهم الأولى، إلا أن 38٪ منهم حصل على ما بين 750 و2000 دولار شهريا. وكما هو متوقع، حيث كشفت النتائج عن وجود اختلاف كبير بين توقعات الراتب في أنحاء المنطقة، وأشار 53٪ من المجيبين في مصر على سبيل المثال، إلى أنهم يتوقعون الحصول على راتب شهري يبلغ 500 دولار أو أقل، في حين قال 46٪ من الخريجين الجدد في المملكة العربية السعودية إلى أنهم يتوقعون الحصول على راتب يتراوح بين 1,000 و3,000 دولار أميركي شهريا. وبالنسبة إلى العوائق الملحوظة التي تقف أمام إيجاد الوظيفة الأولى، يعتقد المجيبون في الكويت بأن العوائق الأساسية لتوظيف الخريجين الجدد في العديد من القطاعات هي «نقص الخبرة والمهارات» (44٪ و31٪ على التوالي). أما بالنسبة للشركات التي توظف الخريجين الجدد، فإن توقعات الرواتب المنخفضة (48٪) والالتزام والاستعداد للعمل وفقا للتعليمات (40٪)، هما أهم العوامل التي تدفعهم لتوظيف الخريجين الجدد.